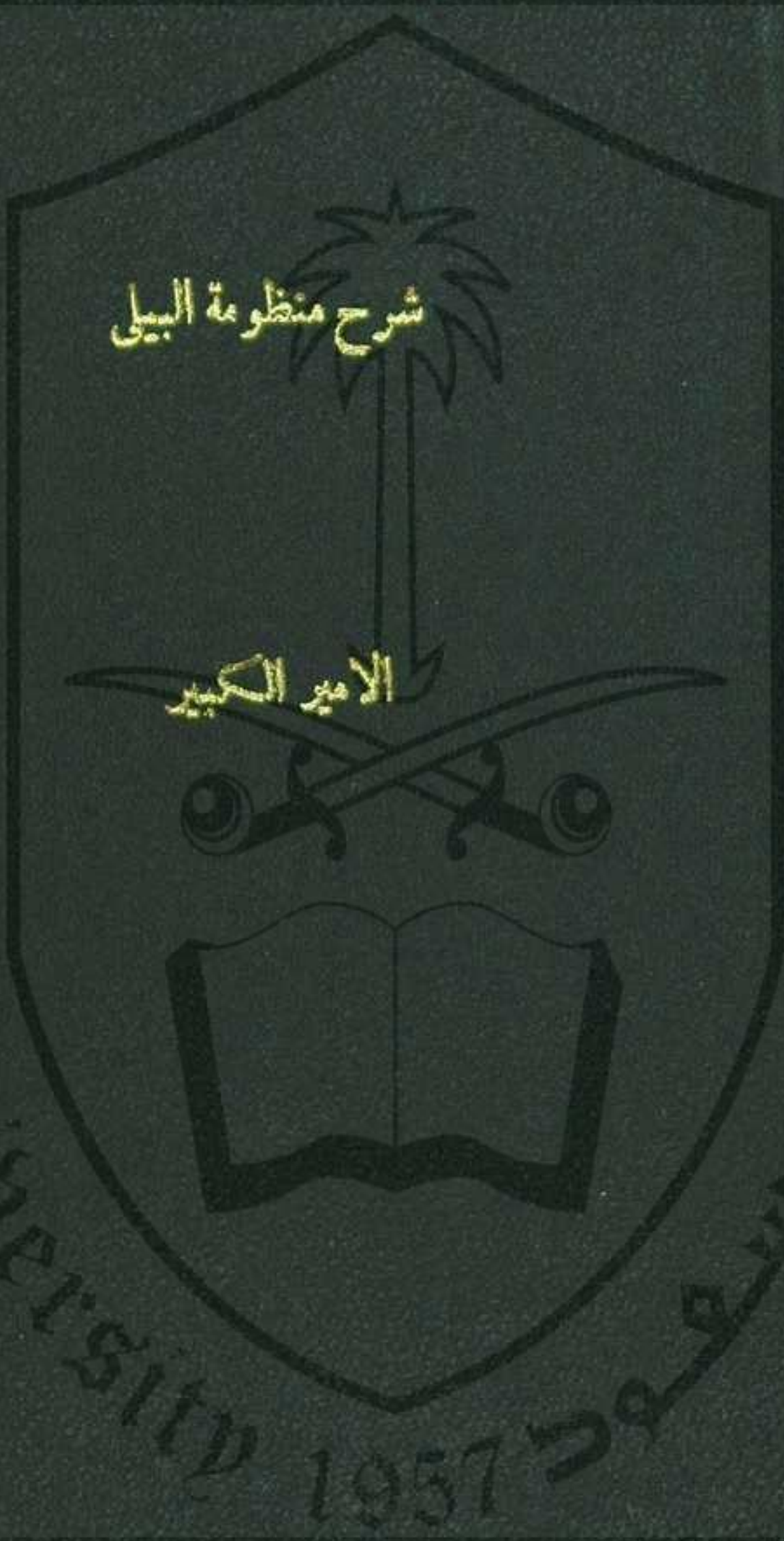


٢٤٧

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

٢٤٧

٢١٦٢

نش . أ

شرح منظومة البيهقي ، تأليف الامير ، محمد
ابن محمد - ١٢٤٦ هـ . خط القرن الثالث
عشر الهجري تقديرا .

٦ ق ٢٢ س ٢١٥x٢١٥ ر ١٥ سم
نسخة جيدة ،
معجم المؤلفين ١١ : ٢٦٥ ،
أختلها نسخ معتاد

٢٤٧١

١ - العبادات ، الفقه وأصوله أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ .

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم **المها** الواسع علينا الارقان في حمدك لم يكن ذلك اذ
انما ردتنا بالاقدر عليه الا فلك الحمد منك كما انت اعلم وصلى اللهم وسلم
كلما اصل الغلقات وملتجئهم في المومات سيدنا ونبينا وحبينا محمد عبدا
وقبيلا وعليه وصحة اولي الشراعات اما بعد فاقول مشارعا ولي
المدى عند يقول العالم الفاضل العالم مقبل الطالبين شيخنا شهاب الدين
محمد بن موسى المقتدي بالله هو الامام الاوحد تصريحه بالمبتدأ شاهد
بان الامام في الاصل نعمت جسي به للتوفيق لا المدح كما صرح به الاستهوني
وغيره اذ نعمت المدح او الزم يجب عند قطعه حذف المبتدأ او الفعل
وهو محمول قول المتن وارضع وانصب ان قطعت مضرا مبتدأ او ناصبا
لذ يظن واما اذ كان المحمد التوضيح جار المظهار كما قال ابيك قال محمد
هو ابن مائل لكن انت خير بان المناسب هذا المدح لا التوضيح اذ حيث
قيل مائل انفرق له الامام المعلوم فلا يحتاج لا يفتح ولو سمى الامام الاوحد
له يوضع له شراكم بغير ايمه كثيره ولو نجب الفنون يوتي به مدحا فلو
قال بما تكلم الامام للاوحدى لكان لعن باستاق جمله المدح وكانه قطع
النظر عن تعيينه ما تك بالثورة وادعي ان مالك لا يحتمله ويحتمل غيره فيحتاج
الي التوضيح وان الامام للاوحدى قاصر عليه بحيث يوضح ثم الارحدي اما نسبة
للفهر والمذهب او الشيع الذي اخذ عنه ما تك واحر يعني منفرد بالكمال
او نسبة لمطلق الاوحدى لكونه فردا منه او هو من بان نسبة التي الي نفسه
مبالغة فكانه بالغ في انصافه بالوحدية حتى صار اطلاقا منه او حرا
اخر ينسب اليه او انه بالغ فيه حتى انه لم يثي اعظم من ينسب اليه فنسبه
الي نفسه **الحمد لله الذي قد يقبل الاول** ان يقول قد قبل من وجوه **المول**
ان المتبادر منها التقليل ثم قيل ان قد في قوله قد بعلم الله المعويك
انه قليل باعتبار متعلقة **الثاني** ان فتحة يقبل ليست اعرا با وانما هي
فتحة

فتحة بناو الما لغ مبدلة من نون التوكيد للتحفيف وتوليد المضارع في غاية
الندم اذ كان في غير المواضع المعلومه كما في الاستهوني وغيره **الثالث** ان
في الماضي حسن التناول وبشدة الرجا بالقبول حتى كانه حصل **الرابع**
ان تعبيره بالماضي انب لبقوله **ما مع** ثم ان اراد بالقبول الاجزا وسقوا
الما ثم فالامر ظاهر لقول ابن السبكي وبصحة العبادة اجزاها وان
اراد به الاتية فيقال ماصح اي صحة كاملة بان نوي معاملة الامثال
لقول القراني قد يكون الشيء مستحيا لما يعتبر في صحته شرعا ولا يتاب
عليه لعدم قصد الامتثال والصحة موقفة الفعل ذي الوجهين
الشرع والوجه الثاني المخالفة وهو البطلان والفساد فما لا يكون
الاموفا كما معرفة الله تعالى لا يوصف بالصحة شرعا وان وصف
بها لفت اذي الاثر كالمخالف جملا لامعرفة وما لا يكون الاثما
لغاكالرنا لا يوصف بالفساد اصطلاحا وان وصف به لغة تجلا
الصلاة فان صورتها تاريا توفق وتاريا **من عبادة** الاشهر
انها ما توفق علي معرفة المعبود والنسبة كالصلاة فهي اخص
من القرية لتوفقها علي المعرفة فقط قال العلامة ابن قاسم علي
الزرقاني كالعتق واعم منها الطاعة لعدم توقعها علي سبي كالنظر
للموصل لمعرفة الله لكن لا يخفاك ان طاعة المجهول مستحيلة فلا
بد من المعرفة بوجه ما وهي كافية في الاولى بلحق ان النبي من حيث
هو امتثال امر من تعرفه وامرك به طاعة ومن حيث ان يصريك
منه ويرضيه عليك قرية ومن حيث انه خدمة له عبادة ثم الاجتياح
لتسبيح وعدمه يرجع لما ثبت في الشرع **تفصلا ثم صلاة الله مع**
سلام الاول ان يقول ثم صلاة اتبعت سلاما لان مع تدخل علي
الاعلي يقال جالوزير مع السلطان ولا يقال جالسلطان مع

Copy King Fahd University

الوزير والصلاة اعلى فنتم قدمت واهنيفة لله وملايكة في الآيات
دون السلام ويقال لعامة الناس السلام عليكم ولا يقال الصلاة
عليكم وحيث كانت اعلى فطلبها هم ان قلت قد دخلت مع علي غير
الاعلى في قوله تخذ ان الله معنا وهو معكم ايما كنتم وامثالها قلت
المراد والله اعلم للمعالي من حيث انه الثابت له الحكم اصالة ولا شك ان
الكون في الغار ثابت له صلى الله عليه وسلم وله بركاته في الحسن
وكون التولي معهم في هذه الحالة كناية عن حفظهم لهم ورعايتهم لهم فيها
وهذا امر طاري وتابع ومتفرع علي ثبوت نقل الى الله لهم ومنها
يحسن قولك بكبير انت يعني في امور وتوكل السلطان مع ابيات اذا كانت
الحالية الاصلية ان الذي ياتي ابيات وبي السلطان ايما هو عارض قتاله
فانه حسن ان شاء الله تعالى ان قلت لو قال سلامه مع الصلاة علي امام
الانبيا الشقاية ايكونة حسنا لكونه ادخل مع علي المتبوع كما قال صاحب
المجموع ثم سلم الله مع صلته قلت له اذ حمل دخول مع علي المتبوع اذ كان
تصد الحكم للولي هو التابع وان كان غيره متبوعا في نفس الامر الا ترى
ان المقصود في جبا الوزير مع السلطان الاخبار بجمي الوزير والسلام ليس
هو المقصود الا في فاما الحسن ما قلناه **علي امام الانبيا السلام**
وصفهم بالكرام توصلا له بان امام الامام عليه وعليه الصلاة والسلام
حمل صل الله عليه وسلم والال والصحاب ومن بهم يؤتم في الصواب
له في الخطا في جهنم وان اجر عليه اجرا واحدا والعمل الذي يتربون
منه خلا لا ليسوا معصومين رضي الله تعالى عنهم وعن ابهم امي
وبعد ان كانت الواو زائبة عن ما تحذف الفاعل **هذي** على حد فاما
القتال له قتال لديكم وان كان عاملا الطرف بخروجها اي واقول كذا

بعل

بعد هذي الخ والواو للاستينافي او عطفة علي جملة اولي كبر ابيه
الخ فلا حذف **لبذة** اصلها نتي قليل يسهل نبذه اي رميه **قد احتوت**
علي المسائل جمع مسئلة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه هذا
وقولهم خبري الخ كاشف للمطلوب اذ هو للحاكم عند طلبه بالدليل اي
اقامته عليه وقبل ذلك دعوي وبعد نتيجة كما ذكر العلامة وكما في
السنوسي في مختصره **الذي قد اخرجت من كل ما بطل علي الامام بطل**
علي المومنين باسكان اللام فيهما للضرورة او تحريكها وحذف لام
علي والضمها كما قال ولاكن طعت عالما عن لة خالد وجد بخط الرضا شري
مرسوما بعين بعدها الف قال بعضهم وهو القياس علي نحو فالرجل
وكالرجل وبعضهم يكتبه عينا متصلا باللام وبعضهم يكتب علي كلها وان
لم ينطق بها ويجري هذا كله في قولهم بالحادث في بني الحارث وقوله
باقتام الاحسن يبطه باحتوت اي باعتبار الضبط والابضاح و
الله اعلم **في غير سبعة الحدت** خبر لبنة محزون اي وذلك في غير الخ وهو
بيان الاستثناء من القاعدة وليس متعلقا بقوله بطل علي الموموم ولا
كان من تنمة القاعة فيكون المخرج غيره فافهما والفتنة ان الامام
اذ اسبقه حدث اصغرا وكبر فان صلوة تبطل دون المومومين
ومثل الخراسي للاكبر لقوله كمني بنوعاس خفيف حصل بواه ولو
بعد الالة ناقص تام يكثر قسبطل عليه وعليه من الافعال الكثيره اي
او التذليل قال الشيخ انما قيد بالخفيف لانه اثقل بطل عليه وعليه وان
قلت ينبغي حمل علي ما اذ قلناه اما ان كان عليه النوم الثقيل فهو كسبق الحوث
ومن النوم اذا استمر حيث احسن عبادي النوم ولم يذهب عنه باحفظ
قلبه مثله او يجهل بقلبي بالاولي من الافهام **او نسبة** بوزن علمه مصدق
شي ينسى وامسله ينسى كيعلم قلبت اليها الف التخييل وانما ما قبلوا



والفقه ابي الامام اذا دخل في الصلاة ناسيا الحدث ثم تذكر في اثنائها
بطلت عليه روزه وليس معنى النسيان انه احدث ناسيا لكونه في الصلاة
فان هذه تبطل عليه وعليهم وليس كالضحك سهوا الا لان الضحك
انف لانه ينافي الصلاة وما يبطل الوضوء وما اذا تذكر بعد الفراغ فلا
يهد من الاستسنانا على ان الصحة موافقة الشرع وان لم تسوغ الغضا
قال ابن قاسم والمعتبر في موافقة العبادات طن الملكوت وفي العقور
ونفس الامر فعلا هذا تصح صلاة من طن الطهارة ولو محدثا النفس
الامر وان لم يسقط عنه قضاها اي فعل بدنها وليس المراد القرض خارج
الوقت وتبطل صلاة من ايقن الحدث ولو نظر في نفس الامر ولو ظن
كما انه يلزمه البيوع الوافق لنفوس الامر ولو ظن القاسم قد تم
من العقور ما هنك جرد ولا يلزمه المخالفة في نفس الامر ولو ظن
صحته وهذا القول هو الذي صدر به ابن السيك نعم على القول
بان الصحة اسقاط القرض وهو الاستسنان بقول الفقهاء طهارة
الحدث شرط ولو مع النسيان هو صحتها لهم لانه **اوضحك طراله**
بشرطه هو ان يكون غلبة او سهوا او عمدا او جهلا اطلع عليه وعليهم
ثم ما ذكره هو في الموازية لابن القاسم في القسبة وهو النص
عليه

عليه الاجهور في شرحه قال الشيخ وهو الراجح ولكن طاهر
وحل به الخراشي انها تبطل على الجميع فمن ثم ندب اعادة تم على الاول
للخلاف فايدع متى قابل النسيان بالجهل المراد ان يصح ناسيا
كونه في الصلاة اما ان لم يتعمد فهو الغلبت او تعمدها بالاصالة
فهو العمد واما نسيان الحكم فهو من الجهل المحقق بالعمد وترق
اخره بيت الغلبت والسهو هو ان الغلبت حضورها لا يمكن
تركه والنسيان صدوره بلا قصد لكن لو نسيه لا نسيه وفي ابيه
عيب من عيوب النسيان في اخر التعليل **فيما ذكره شيخنا**
الامام لسكون الراد وصلا بنسبة الوقت للضرورة ويخرج
ممسك انفه في الاولين لستره ويرجع في الثالثة ما موما
بالنية من غير ابتداء صلاة وانظر ما الموجب لعدم قطعه
مع انها باطله وليس ما موما حتى يتماد الحق امامه قال
في شرحه اي اننا ظم ابي علي من عاتالمن يقول بالصحة
وان كان ضعيفا قلت الشاذ ان المراعات انما تفتح الله
خصوصا اذا كانت لضعيف ورجوعه ما موما مندوب
فحين اذ لا وجه لسا استظهره هو في شرحه وكن شيخنا
الشيخ احمد الدردي في شرحه من وجوب الاستخلاف

في هذا الفرع ونهيه في الاولين فهو يظهر لو كان رجوعه ماموما
واجبا للترقيف الواجب عليه ولا وجه لوجوبه فان ظاهره ان الاختلاف
في ثلاثة مذروب **ويكفر بامومه الصمام** في فصول التوكيد
ما سبق وكانه راها ان المعنى على الطلب كما جزم بفضه في
جواب يومنون بالله ورسوله الاية فافهمه **ومثله اذا اراد**
فورا نجاسة عند ابن رشد يبرأ ان وقع استخلافه باثراء
الاولي ان يقول ان خرج الامام عند اشد الا انه لا يلزم الاستخلاف
وان تراخا بطلت لهم كذا أي كهذا البطلان اي كبطلانها
المفهوم من السياق وهذا اخير مما قيل انه متعلق بما بعده
واختار بطلان الصلاة مطلقا أي كهذا البطلان المقيد بالتر
فيه تقدم وتأخير وتضمن وبعد عن الذوق ولو قال بطلت
فهو لكان احسن لانها انما تبطل لمن اراد وترسخي دون بقية
العارف بن ناهي باظهار الكسرة للضرورة **وقفا تشبيه**
بم سقوط النجاسة كالتسايها وان لم اره منصوصا
لان كسب الحديث وبالجملة هذه المسألة مفهومة
بالاولى فان سبق الحديث ونسيته اذا اجاب اخف
من الاحداث **وسر موهرة له ان سقط استخلافه في قوله**
سحنون

سحنون فقط وان اعاده مع التمازي فاحكم على الجميع
بالتساد وصحة الصلاة مطلقا **راي العمدة ابن قاسم**
المبر انصب بتقدير اعني ويحد من التنوين في قاسم للمفردة
الا اذا اعاده بالبعد **فاثبيد بربا** استبنا منقطع في قوله الاستدراك
اذ تدب الاعادة لاينا في الصحة وقوله **قوله** اعربه في شرحه حال قلت
ينبغي انذبا النسبة وقول عليه بسكونها على لغة ربيعة والاجرة
لكن صريح لا يتبجح الضرورة ثم ظاهره انه لا يعيد في جماعة ولا وجه له
عندي اذ حيث اقتضي هذا الخلل الاعادة فذا في الاولى جماعة ثم له
يصح اماما فافهمه **وان رعى فيها** رعا فابنا **وقد تكلم في حالة الاستخلاف** فمسلم
الفه يدل فنون التوكيد والفتح بنا صلاة ماموم **وفاقا ان سوي** وتبطل
عليه على المشهور لان الامام رخصة له يومسع فيها فلا يجبره بها بالحدود
كالهد والجهل وغير ذاهي اما بعد الاستخلاف فليس اماما حينئذ
فلا تكلم فيه **وان عرت صلاة** من تقدم مستظما عن نية للامامه بطلت
صلاته **وصحة من خلف اعلم** هكذا قال الشيخ عبد الباقي قال وهو غير منقول
والاقرب ما في الخراشي من الصحة له والبطلان عليهم نعم ان نوي المامومية
مع كونه خليفة او مجردة بطلت عليه ايضا وعلمت ان الموضوع انهم اقتدا
وبه حتى تكون من مسايل الامام والماموم والاصحة لهم جرما وخرجوا
عن موضوعنا ليسوا مامومين وحل الفة في شرحه لا يناسب **وان يكن عن**
قبلة قد انخرق مما يبطل **فالمقدي بنية عنه انصرف** وصحته وان ظرافضا
بانتظار تانية في الخوف باشتها **فاحكم على الطائفة الاولى** التي قد قصدت
أكملها بالصحة **واولي لوطا** بعد مجر الثانية ثم قد يقال لاحاجة لاستنهاذا
لانه اذا قامت الاولى لا كما لها صاروا غير مقدين بل يمتون لانفسهم اذ اذا و
ليس هو اماما لهم فنم لا يلزمهم بسهولة مع الثانية ويسجدون للسهم وقبله
فاهو مقدر وان ترك سجود قبلي مطلقا **وقد ترتب عن ثلاث** وان تقي صحت



ما هو مقتدره ان في سرها هكذا اقد ثبتا يكون الكافي والبرهان البين
الاول اذ لو حركت البارحة لكامل وقولهم الرجز والكامل بقدر اقل من معناه
في غير هذا يعرف ذلك ذوا المسكة من الضرورة ان قلت هذا الفرع باطل لقول ابن
رشد كل سهر كمله الامام عن المامومين فسيبوه عنه سهولهم ولو هم قتلوا
قلت معني انهم يسيجرون لسهوا الامام ولو لم يسهوا هم فلا يثبت انه اذا سمي
الامام ولو يسيجد وسجد وام صحة لهم اذ بين المقامين عند الفقيه بون
وان اي سجدة وسليما ياتي بها مامومه وتسليما ولا تصح للامام مطلقا وذا
لسحنون ولم يفرقا وخالفوا ابن القاسم الرباعي في القرب اذ فيه نفي البطلان
اعلم ان الامام اذا ترك سجدة فان المامومين يسيجرون بها وسيجدون به
ولم ينقل في الكلام ومقتضي القواعد جوازها فان رجع فالامر ظاهر وان لم
يرجع فالراجح مذهب ابن القاسم يسيجرون بها وحدهم ويتابعونه وتصح صلاتهم
واما الامام فان طال الامر بعد سلامه بطلت وتكون من المخرجات وان لم
يطل فان عقد الركعة التي تلي ركعة النقص او سلم ان كانت الاخيرة الفا
ها واي يبدلها في الثاني وانقلبت ركعته في الاول والا صلح وهكذا الحكم
عند ابن القاسم في كل تارك ركن واما سحنون فعنده انهم لا يسيجرون بها وحدهم
بل ان خافوا عقد الامام الركعة التي بعدها تابعوها وانقلبت الصلاة لكل ثم
ان كان التارك من الاول فجلس في الثانية قاموا لانها الاولى وكذا الخيرة
لانها الثالثة فاذا سلم اتوبركعة ويندب ان يومهم احدهم فيها وصحة لهم وبطلت
عليه بمجرد سلامه وكذا حكم كل مناف عند سحنون لان السلام عنده مناف
كأحدث يبطل وان لم يطل وظاهر الخراساني ان خلاف سحنون جار واقف
بعض المامومين الامام في الترك اولا قال الشيخ لكن الذي ذكره ابن رشد
انه اذا لم يوافق احد يقول بقول ابن القاسم اذا علمت هذا فنقول كلام
المصنف غير مناسب من وجوه الاول انه لم يات بالفرع من اوله ولم يبين
فيه علة اذ لم يبين ما يفعل من حين الترك الى السلام وكانه لان غرضه لما
هو بيان الصحة للمامومين مع البطلان علي الامام الثاني ان قوله ياتي بها

مامومه

مامومه ظاهره بالسجدة وليس كذلك لانه انما ياتي بالركعة الثالثة انه يفيد
ان ابن القاسم وسحنون ان يختلفان في البطلان عند القرب وعرومه ويتفقان على
الحكم فيما قبل السلام هكذا يعيد ذوق العبارة وليس كذلك كما علمت الرابع
انه يشعر بان خلاف ابن قاسم وسحنون في البطلان عند القرب مع السلام
قاصر على هذا الفرع وليس كذلك بل من ذهب سحنون ان السلام كأحدث قاعدة
كلية يبطل وان لم يبطل الخامس انه حيث كان الراجح مذهب ابن القاسم قال
يناسب تاخيرها واسناد خالفها اليه اذ هي في استكمال المقبولين للتصديق
السادس ان كسرة النون في البطلان كمن صرح اذ هو مفعول لقب
وما اظن هنا تجوز للضرورة في لم اظفر له بشاهد مع كثرة المشغرات في الكتب
المتداولة خصوصا وقد تبين له انه كان وقع في جوازها كالم مع بعض اخواننا
الي ان وجدت في شواهد الشذوذ في قوله علي حالة لوان في القوم حائرا
علي جوده لطيف بالما حاتم بحر حاتم مع انه يصح جعله فاعل ضنن وكسر
للروي فتوقفت في قبوله له انه يعزى لثبوت ثم وجدت ابن هاشم من ذلك
الكتاب جعله بدلا من ضمير جوده وفاعل ضنن ضمير مستتر ونقل بفضهم
ضرورة الشرح ولم يهد هذا منوالا بل بالجملة الضرورية انما تبين ما لم يدخل في الجواز
في الجملة كغيره الساكنة وقصر الممدود وعكسهما واهمال اذا في غير موضع محمولا
الشاب اما المحي القرب فله ولوقال وان سمي عن سجدة فسجدا ولم يفردا ثوبا
واصلها وقال سحنون يتابعوه ان خفيف عقده وواخفوه بعض لهم ولكن الجلوكة
بجانبوه فاحذر التباسا في اسمهم صلوا ركعتهم وترك ركعت الامام فارعه باسم من
جميع ما قلناه ويكون قوله اتوا واصلوا يفيد الصحة للمومنين والبطلان وعدمه
علي الامام بوضوح مما تقرر واشتهر في تارك الركن وهو ما اختلفاه لكل المامومين
وان يخف بترك قطع تلفا الفه لا اطلاق للاطلاق وكنسوا له تعجبني بين المتصايفين
انما تكون اخر كلام يحسن فيه الوقوف ومن الصوت مال قليل او كثير عرفا فيندب
استحلاله وان وجب القطع اذا اتسع اوضاع وقته وهذه اربع كل قل وقع
القطع فيها ان خشي الهلاك فيما ذكرنا او قوة المادي كما قد صور اوله يخف
والعلاء ذابا لبيكن والوقت واسع فبذره صورة خامسة في كونها وصن اثبات



الياء على حد لم تهجوا والنفس مثله **ولكن قرأني فيها ثمان** لانه اما ان يخشي
 هلكا او شدة اذى وفي كل امان ان يضيف الوقت او يتسرع وفي كل امان معصوم
 اولا **ولجمع مشتت لا يصح في الفصح** نصب مشتتا والاولى ان يقول قد اتت فيها
 ثمان في الفروع اثبتت وما قررناه لكي الصور الثمانية هو ما ذكره شيخنا الشيخ الرضا
 في شرحه وتبعه المصنف ولكن الظاهر كما وجدته بطرة الحزبي عندي انه لا يقطع
 الا بمعصوم الدم لا مرتد وحزبي فتكيل الثمان حين اذان بقول وفي كل
 امان نفسه او نفس غيره ولو كافرا ابي ذميان جعله صور للمال خمس تطويل بلا
 فايدة بل صورة الخامسة فقط والاربعة الاولى بحيث بقية الهلاك او شدة
 الاذي رجح للنفس **ففي ثلاث عشرها قد تفسد** علي الامام وحده فترشد
 بالرفع علي الاستتياق وليس جواب الامر والال نصب **وان له الجنون او**
موت طرا اكل ما حوم **وان عنه عرا** خير عنه للاستتلاف وصغير عن الامام
 والواو للحال وان وصلية اذ لا يتصور استتلاف منه ثم لا فايدة لهذه مع
 ما فيه من الركاه فلو قال صحته لما موم نصي يامن قران اول **وان بطهر**
والحدث بسكونه المشلثة قد ايقنا قبل الدخول في الصلاة فعملنا وشك
 في اثناها **السابت او** شك في طهره قبيل فعل لاحق فانه يطلب منه
قطعها مستخفا لمن يتمهط واما لو تخفق الطهر وشك هل احدث فانه
 يتمادي ثم يعيد هو وما موم الا ان يتبين الطهر ثم في كلام المصنف عيب الاجازة
 بالزاي من التمجيز وبالرا من الجوز وهو لا يجوز ولا للهولدين وهو اقتران
 حرف الروي بحرف بعيد منه مخرجا كقول خليلي سير او ترك الرجل اني بملكه
 والنايبة تدور فيناه يسري حله قال قاييل لما جعل دخولها طنجيب فالبا
 بعيدة من الراوهنا ليس الروي الالف ولا الهالانها لا يقعان روبا
 كما نص عليه شيخ الاسلام في شرحه رجية بل الها وصل والالف خروج والروي
 ما قبلها العيب واليم لهذا علي انه مشطور الرجز وكذا ان قلنا انه من
 كامله لان عرو من الرجز وضربه شعا معاملة الرويين وعلله علي
 ما قيل ان الها تكون روبا فتأمل ولا يخفي ما في قوله لمن يتبها من الحسن
 حيث كان تمام التظم فانه براءة مقطن فمن محمد الله والصلاة **علي شفيح**
الحل في الميقات انت ثمان من ثلاثين وقد رمت من القاري الرعا بالرشيد

King Saud University

Copyright © King Saud University